

اتفاقية التعاون
في
مجال الإدارة والإصلاح الإداري
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
و
حكومة الجمهورية اليمنية

إن حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة،
وحكومة الجمهورية اليمنية وتمثلها وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والمشار إليهما
فيما بعد بـ "الطرفان".

تعزيزاً للروابط الأخوية بين البلدين الشقيقين، وبهدف توسيع آفاق التعاون بين
البلدين في مجال الخدمة المدنية.

فقد اتفقنا على ما يلى :-

المادة الأولى

الهدف من الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد نطاق وشكل التعاون المنتظر في مجال الإدارة
والإصلاح الإداري.

المادة الثانية

التعاون في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الوظيفية

- ١ - يخصص الطرف المصري عدداً من المنح التدريبية سنوياً للموظفين العموميين اليمنيين بالمراكم التدريبية التابعة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وعلى ان يتم الترشيح لهذه البرامج عبر قناة واحدة هي وزارة الخدمة المدنية والتأمينات اليمنية.
- ٢ - يتحمل الطرف اليمني نفقات السفر ذهاباً وإياباً والإقامة للمتدربين الموفدين منه طوال فترة التدريب.
- ٣ - يتحمل الطرف المصري تكاليف التدريب والزيارات الميدانية.

المادة الثالثة

التعاون في مجال تبادل الخبراء والخبرات

- ١ - يتبادل الطرفان الخبراء والمستشارين في المجالات التي يحددها الطرف المستقبل حسب حاجته وعلى نفقته.
- ٢ - يتبادل الطرفان التشريعات الإدارية وغيرها من الإصدارات (كتب - مجلات - جرائد رسمية - أبحاث - إحصائيات) عن طريق الإهداء المتبدال أو بناء على طلبه.

المادة الرابعة

التعاون في مجال التشاور والتنسيق

يتناول الطرفان ويتبادلان وجهات النظر حول ما يخدم علاقات التعاون الإداري بينهما، كما ينسقان مواقفهما في المجتمعات التي تعقدها المنظمات العربية والأقليمية والدولية في هذا المجال.

المادة الخامسة

تحل هذه الاتفاقية محل اتفاق التعاون بين البلدين في مجال التنمية الإدارية

الموقع بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٧ م.

المادة السادسة

الدخول حيز النفاذ والسريان

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليها، وتظل سارية لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في تعديلها أو إنهائها وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ الانتهاء.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في القاهرة يوم الخميس الثامن من جمادى الآخر عام ١٤٢٩هـ الموافق الثاني عشر من يونيو عام ٢٠٠٨م في نسختين أصلتين باللغة العربية.

عن حكومة
الجمهورية اليمنية

دكتور/ يحيى الشعبي
وزير الخدمة المدنية والتأمينات

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

دكتور/ أحمد درويش
وزير الدولة للتنمية الإدارية